التجديد الشامل

نهج العلا نحو التنمية المستدامة

التجديد الشامل

نهج العلا

نحو التنمية المستدامة

كلمة الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمحافظة العلا المهندس: عمرو بن صالح المدني

بالإيمان الذي نستشعره تجاه مستقبلنا، وبالتوافق مع مبادئنا التي تقوم على إعادة إحياء وتجديد مواردنا الطبيعية، والمحافظة على تراثنا ومقدّراتنا الهائلة؛ يأتي نهج العلا نحو التنمية المستدامة، الذي يمهّد الطريق نحو مستقبل أفضل، ويضع رؤية طموحة مبتغاها النجاح والوصول، ويعتمد إطاراً لنا يقودنا للعمل والمواكبة للإيقاع السريع للمتغيرات العالمية.

نحن بحاجة لننمو ونتقدم معاً؛ عبر استخدام نهجٍ يضمن تحقيق مفاهيم الحفاظ على البيئة، وتطوير الصناعة، وتحقيق التقدّم الاقتصادي على كافة الأصعدة، إننا نعمل وأمامنا هدف نهائي يعود بالنفع على المجتمعات الحالية والقادمة، ويحقق الازدهار لبيئتنا وطبيعتنا؛ عبر التأهيل والإحياء.

نهدف وبكل عزيمة عبر نهجنا المستدام إلى ابتكار برامج ناجحة وإطلاق مبادرات خلّاقة، تقوم بجذب المزيد من الزوار، وفتح أبواب اقتصادية جديدة، وخلق تجانس بين الطبيعة والموارد البيئية والتراث العريق والإنسان، دون المساس والتأثير بأي منهما.. نحقق التقدم الحضري، ونحافظ باستدامة على ما أعطته أرضنا لنا.

ختاماً، شغفنا الدائم هو التقدم والتناغم مع ما لدينا، ووقودنا لمواجهة المتغيرات وإعادة تشكيل عالمنا يتمثل في متانة شراكاتنا العالمية، وتعاون المجتمعات والاقتصادات التي نعمل معها، وتواؤم استراتيجياتنا مع أحدث التقنيات، وإطلاق حلولنا من ألمع العقول.

كلمة المدير العام للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية: د. برونو أوبرلي

يتأثر عالمنا اليوم بالعديد من الأزمات الصحية والإنسانية والاقتصادية والبيئية، ويدرك قادة الرأي وصناع القرار في المجتمع الدولي الدور الذي تلعبه الطبيعة في الحفاظ على الحياة، وتعزيز سبل العيش، واستقرار الموارد على كوكبنا؛ الأمر الذي نُوقش في ديسمبر 2022م ضمن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

إن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يعد جزءاً فاعلاً لإتمام هذه العملية، وتوسيع نطاق تأثير الإطار المتفق عليه، ويضع نصب عينيه الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية بالتعاون مع **1400** منظمة وعضواً في الاتحاد، ويتشارك معهم هذا الدور المحوري لتحقيق هدفنا الطموح.

إن سعادتي اليوم كبيرة برؤية الهيئة الملكية لمحافظة العلا وهي تقود زمام المبادرة والحراك الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، كما أن دورها النشط في عضوية الاتحاد ورفع معاييره وتفعيل أدواته للحفاظ على جمال العلا؛ يجعلني فخوراً برؤيتها واستراتيجيها، ومشيداً بما حققناه معهم من منجزات في العلا تشمل تطوير شبكة مناطق محمية ومحفوظة، وكذلك إحياء الأراضي المعطّلة، وإدخال أنواع حيوانية مهددة بالانقراض مثل النمر العربي، إضافة إلى رفع الوعي تجاه العناية بالطبيعة، ومقدّراتها العريقة.

يأتي عزم الهيئة الملكية لمحافظة العلا للمساهمة في رؤية الاتحاد وتحقيق مساعيه، يزداد إيماننا وأملنا بأن الهيئة وكوادرها هم مثالنا الذي يحتذى به، وأن أعمالهم وتجربتهم ستكون قصة إلهام لكل المجتمعات الدولية؛ في تنفيذ التجديد الشامل.

استهلال

تشكل الأزمة الطبيعية التي يمر بها العالم اليوم موطن إدراك للحكومات العالمية، ففي اجتماعهم المنعقد بنهاية العام 2022م ضمن منتدى قادة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بجمهورية كوريا الجنوبية؛ تم الاتفاق على تعزيز التحول نحو اقتصاد عالمي مزدهر يراعي الطبيعة، ومن العام نفسه وضعت 196 دولة إطاراً جديداً يعرف بإطار إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، يهدف للحدّ من فقدان التنوع البيولوجي.

إن كل تلك الجهود التي جاءت هدفها مواكبة الفترة الحرجة التي تسارعت فيها وتيرة انخفاض التنوع البيولوجي بصورة غير مسبوقة، وتعرض النظام البيئي بأكمله للتهديد الذي جاء نتيجة استخدام الأراضي، والتصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتبعات التغيرات المناخية؛ كما أن استمرار هذه الحالة يعرض العالم لخطر فقدان حوالي مليون نوع من الحيوانات والنباتات بحلول منتصف القرن؛ وفقاً لتقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

إن التحديات التي يُقبل عليها العالم الطبيعي تكون وبشكل خاص أكثر وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تتعرض النُظُم البيئية الصحراوية للتهديد؛ كونها تتعرض للتغير المناخي، وتوسع المدن، وارتفاع الطلبات على الأراضي والمياه، ووفقاً للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يواجه أكثر من 2000 نوع في المنطقة التهديد المستمر، كالنمر العربي، والعزال النوبي البري، والأبقار العربية البرية، والضبع المخطط، والهامستر الذهبي.

تشير التقديرات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن حوالي 44 تريليون دولار من توليد القيمة الاقتصادية -أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي- هو عرضة بمستويات عالية أو متوسطة لفقدان الطبيعة وخدماتها، الأمر الذي يجعلنا نسير نحو مواجهة جادة مع النُظُم البيئية بطريقة تزيد من مخاطر انتقال الأمراض المناعية، كما أنه يقلل من قدرة تلك النُظُم على التخفيف من آثار التغير المناخي.. ليتضح جلياً بعد كل ذلك أن اتحاد الجهود العالمية ممثلة بالحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المدنية هو السبيل لخلق مسار إيجابي ينقذ الموارد الطبيعية.

يقدم هذا التقرير نظرة فاحصة على رؤية الهيئة الملكية لمحافظة العلا تجاه التحديات الراهنة؛ عبر تبنّي مفهوم "التجديد الشامل" كإطار للتنمية المستدامة، وليقدّم تنوعاً متعدداً ومتناغماً يحفز النهوض، ويضمن تفاعل المجتمع مع العالم الطبيعي، والبيئات الطبيعية والثقافية.. حيث يعد خطوة إيجابية تُلهم الجهات الأخرى للمشاركة وتبني الحلول.

يأتي هذا التقرير بجهود مشتركة بين الهيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ ويأتي ليقدم ثلاثة أقسام هي:

- القسم الأول يناقش التحديات التي تواجه تنوع وتدهور البيئة في المنطقة.
- القسم الثاني يناقش دراسة حالات وأفضل الممارسات التي تبرهن على فاعلية التجديد الشامل.
- القسم الثالث يناقش التوصيات الرئيسية الموجهة لصنّاع القرار وقادة الأعمال.

أولاً، التحديات الرئيسية التي صنعت الوضع الراهن

السياق	يسير الفقدان العالمي للطبيعة بسرعة هائلة، محدثاً معه عواقب عميقة جداً، حتى أنه استحق اسماً لفترة جيولوجية جديدة أطلق عليها "الأنثروبوسين"، أو الفترة التي بدأ فيها النشاط البشري في إحداث تأثير كبير على المناخ والنظام البيئي للكوكب.	
الحقائق	يقدر العلماء أن العالم يفقد الآن الأنواع الطبيعية بمعدل يصل إلى 1,000 مرة من معدل الفقدان الطبيعي.	يلاحظ معهد بولسون أن عدد الثدييات والطيور والأسماك والزواحف والبرمائيات قد انخفض بمتوسط 60% خلال الأربعة عقود الماضية.
	في منطقة الشرق الأوسط، يساهم المناخ الجاف بشكل خاص بالتأثير على فقدان التنوع البيولوجي، فعلى سبيل المثال، أفادت المملكة العربية السعودية والأردن وسوريا أن الجفاف وموجات الحر يؤثران بشكل كبير على التنوع البيولوجي للغذاء والزراعة.	تواجه مصر ضغوطاً كبيرة على أسراب الأسماك وإنتاج الصيد بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وبلغ عدد الأنواع المهددة في المغرب نحو 200 نوع، فيما يبلغ عددها في اليمن نحو 300 نوع.
التحدي الأول	النمو السكاني منذ عام 1990م، تضاعف عدد السكان في الدول العربية أكثر من مرتين، حيث ارتفع عدد السكان من حوالي 216 مليون نسمة في عام 1990م إلى 444 مليون نسمة في عام 2021م ، وقد وضع هذا النمو ضغطاً كبيراً على موارد المنطقة الطبيعية، مثل المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة، وزاد من الطلب على تطوير البنية التحتية وأدى إلى نزوح العديد من الأنواع الطبيعية.	
التحدي الثاني	التغير المناخي تمثل ظاهرة تغير المناخ خطراً يتزايد بشكل مطّرد على العالم الطبيعي، حيث تنطوي على تأثيرات سلبية تتراوح بين التأثير على التنوع الوراثي وغنى الأنواع واستقرار النظم البيئية، وفي منطقة الشرق الأوسط، تعيش العديد من الكائنات الفريدة في مناطق جغرافية محدودة، مثل أشجار المانجروف في قطر ومستنقعات العراق، مما يجعلها عرضة بشكل خاص لتغير المناخ، ويصعّب من قدرتها على القيام بدورها الأساسي كآبار كربونية أساسية للبيئة.	
التحدي الثالث	الصيد الجائر والاتجّار بالحيوانات	

	تكثر عمليات الصيد الجائرة والاتجّار بالحيوانات والحياة الفطرية في منطقة الشرق الأوسط، وتهدد بمحو بعض الكائنات المهددة من على وجه الكوكب، وفي الوقت ذاته، تسبّب الصيد الجائر في انخفاض حاد في أعداد الأنواع الطبيعية، فعلى سبيل المثال، أُعلن عن انقراض غزال المها العربي الذي يعيش في البرية، وتم تصنيفه على قائمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ضمن الأنواع المهددة بالانقراض.
التحدي الرابع	التلوث البيئي تتأثر النباتات والحيوانات بنتائج التلوث البيئي في منطقة الشرق الأوسط، كما يعتبر التلوث الهوائي المشكلة الأكبر كذلك، حيث ينجم عن توسع المدن السريع العديد من الآثار الخطيرة على النباتات والحيوانات؛ ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في عام 2018م، تتجاوز معدلات الجسيمات المعلقة في الهواء في المدن الكبرى في منطقة الشرق الأوسط الحدود الموصى بها من قِبل المنظمة.
التحدي الخامس	إزالة الغابات وتصحر الأراضي إزالة الغابات وتصحر الأراضي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ويؤثران بشكل حاد على التنوع الحيوي في منطقة الشرق الأوسط، حيث تؤدي الإزالة غير المنظّمة للغابات إلى فقدان التنوع الحيوي، كما تسهم مباشرة في تغيير نمط المناخ والتصحر الذي ينتج عنه، ويؤدي ذلك إلى زيادة في حدوث ظواهر جوية حادة، مثل العواصف الرملية القوية والفيضانات المدمّرة وتزايد أعداد نزوح السكان.

ثانياً، دراسة الحالات وأفضل الممارسات

السياق	التجديد الشامل هو مفهوم متميز ابتكرته الهيئة الملكية لمحافظة العلا، حيث قامت بطرحه بشكل متكامل، وصيّرت منه العديد من المفاهيم المكمّلة، والتي تضمن تناغم الجهود، ومواكبتها؛ عبر حرص الهيئة على إحياء التواصل بين المجتمع والطبيعة الساحرة والبيئة الثقافية المؤثرة. كما أن سياق التجديد الشامل يتحد مع مبادئ احترام البيئة الطبيعية وتعظيم التراث الثقافي، ويسلط الضوء على الاقتصاد الدائري، وأهمية إحياء الماضي لبناء مستقبلٍ أفضل، ودور المجتمعات المحلية الفاعل في التجديد الحضري، القابل للعيش والمستدام والمتجدد.	
الأهداف	الحفاظ على البيئة، وتراثنا الذي لا يقدر بثمن.	تصاميم عيش مستدامة تتناغم بطريقة أكثر حكمة مع المكان.
	تحقيق التنمية وتوسيع نطاقها وإضفاء روح نابضة بالحياة.	تعزيز البنى التحتية، وجعلها ركيزة تساهم في صنع مستقبل مشرق.
سلسلة الدراسات والمبادرات الناجحة التي تم بحثها، والاستفادة منها كنماذج عالمية للتنمية المستدامة		
الحالة الأولى	برنامج النمر العربي ومحمية شرعان الطبيعية أطلقت الهيئة الملكية لمحافظة العلا برنامج النمر العربي ومحمية شرعان الطبيعية بهدف حماية وتعزيز أعداد النمر العربي وموائله البرية، حيث يبلغ العدد الإجمالي للنمور العربية بين 100 إلى 200 نمر تقريباً، ويحتاج النمر العربي المهدد بالانقراض إلى موائل بيئية وفرص عيش أفضل، بالإضافة إلى ممرات محمية للتواصل بين بعضها البعض، ويجمع برنامج النمر العربي الخاص بالهيئة عدة مشاريع تهدف للمحافظة على النوع المهدد بالانقراض ودعم عودته إلى محمية شرعان الطبيعية. - تم تأسيس صندوق النمر العربي بالتعاون مع المنظمات الوطنية والإقليمية التي تكرس جهودها لحماية النمر العربي وبيئته الطبيعية. - إطلاق شراكة بين الهيئة ومنظمة "بانثيرا" بقيمة استثمار بلغت 20 مليون دولار؛ بهدف إجراءات تحافظ على النمر العربي، وإيجاد برامج تربية وحماية لها. - إطلاق حملات تثقيفية لرفع الوعي تجاه العلاقة بين الإنسان والنمور العربية، وإبراز قيمتها العالية للمجتمعات المحلية والزوار؛ وتكثيف المبادرات السياحة البيئية، واتخاذ الإجراءات المعززة لذلك، مثل تمويل الدراسات الشاملة لتوزيع النمور العربية في المملكة العربية السعودية، وتحديد المناطق الرئيسية للحماية.	

	- إعادة تأهيل النباتات والحيوانات الأصلية في محمية شرعان الطبيعية؛ للمحافظة على التنوع البيولوجي. - الشراكة بين الهيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لجعل محمية شرعان الطبيعية جزءاً من "القائمة الخضراء" للاتحاد، والتي تعتبر معياراً لإدارة فعالة وعادلة للمناطق المحمية. - التعاون بين الهيئة وكلية إدارة الحياة البرية الأفريقية، المعروفة باسم "كلية مويكا" أو "مويكا"، لتدريب فريق من أفراد المجتمع المحلي المختارين بعناية ليصبحوا حراساً لمحمية شرعان الطبيعية، وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة للإدارة والإشراف على المناطق المحمية، والقيام بالرصد العلمي، واستخدام تقنيات مكافحة الصيد غير المشروع. - تطوير قطاع السياحة البيئية في المنطقة، بهدف استعادة الموائل البيئية وإعادة توطين الحياة البرية، وإيجاد العديد من الفرص الاقتصادية للمجتمعات المحلية.
الحالة الثانية	مركز الواحة الثقافية في العلا تمثل الواحة الثقافية أرضاً ثقافيةً تشتمل على المناطق الزراعية المحيطة بوادي العلا، حيث تجتمع فيها تفاعلات الإنسان والطبيعة على مر العصور لتكوين طابعٍ فريدٍ يتمتع بقيمة جمالية وتراثية ورمزية هائلة، إلى جانب الاحتفاظ بالعناصر البيئية. وفي العقود الأخيرة، شهدت هذه البيئة الطبيعية والثقافية تدهوراً مستمراً بسبب تأثير عدة عوامل؛ بدءاً من انخفاض منسوب المياه الجوفية واستخدام ممارسات زراعية جائرة، وصولاً إلى تراجع مهنة الزراعة ونقص الدعم من مؤسسات التمكين والتطوير؛ حيث أدى ذلك إلى التخلي عن 85% من الأراضي الزراعية، وانهيار 78 مبنى، وتلاشي 16,000 متر من الجدران الطينية، ومن أجل إعادة تجديد هذه البيئة الطبيعية، تعمل الهيئة على تنفيذ أفضل الممارسات التالية: - إعادة المزارعين المحليين وأصحاب الأراضي إلى أراضيهم الخصبة. - تشجيع المشاركة المحلية وتعزيز استخدام الأماكن الترفيهية العامة. - تحسين الربحية الزراعية وزيادة دخل المزارعين؛ من خلال توفير أنشطة سياحية مكملة. - توفير منتجات غذائية محلية مستدامة وعالية الجودة للمقيمين والزوار في العلا. - وضع نظام ري فعال واستخدام تقنيات مستدامة لإدارة الموارد المائية. - إعادة تأهيل التراث الثقافي والتاريخي للبيئة الثقافية، والمحافظة عليه.
الحالة الثالثة	بنك البذور ومشتل النباتات الأصلية في العلا

انطلاقاً من ضرورة ضمان الحصول على المواد الوراثية النباتية اللازمة لإعادة النظام البيئي إلى سابق عهده، ولمواجهة نقص البذور الأصلية وأعضاء التكاثر اللازمة لبرامج إعادة الإحياء والتأهيل والتجديد البيئي، قامت الهيئة بتأسيس مشتل النباتات الأصلية وبنك بذور العلا، وقد جاءت هذه المبادرة الكبيرة لتبرز بمهارة عالية الجهود المبذولة لاستعادة وحماية البيئة، وتعزيز الفوائد الاجتماعية والاقتصادية.

- بدأ الفريق العمل من الصفر.. حيث لم تكن هناك سوى القليل من بذور النباتات الأصلية أو الشتلات في عام 2019م، وبتكاتف الجهود تمكن الفريق من جمع بذور النباتات الأصلية من 83 نوعاً من مواقعها الطبيعية، وتجميع شتلات من 60 نوعاً من النباتات، في خطوة تُعتبر إنجازاً استثنائياً.
- يحظى المشتل بمعداته المتطورة وأدواته المتميزة، وكل ما يلزم للتعامل مع بذور النباتات الأصلية بعناية فائقة، من تنظيفها وفرزها واختبارها، وصولاً إلى الاحتفاظ بها بأفضل حالاتها.
- تنطلق عملية إنتاج الشتلات في مناخ مراقب بدقة، حيث تُعامَل بذور النباتات بالطريقة المثلى لتعزيز نموها، وبعد مرور حوالي شهرين، تُزرع الشتلات الصغيرة في حاويات في بيت ظل لمتابعة تحضيرها للمرحلة النهائية.
- في المرحلة الثالثة من عملية إنتاج الشتلات، توضع الشتلات في منطقة التقوية لمدة شهرين تقريباً قبل أن يتم نقلها إلى مواقعها الطبيعية، وبهذا يتم تحقيق الإنجاز وإرساء القواعد لاستعادة النظام البيئي وازدهار البيئة في أرض العلا ومناطقها المحيطة.
- تم العمل على تحديد مختلف أنواع النباتات الأصلية المناسبة لكل بيئة، وجمع بذورها، وإنتاج شتولها لاستخدامها في مشروع استعادة البيئة، ونظراً لأن النظام البيئي في محمية شرعان الطبيعية كان متدهوراً بشدة، احتاج هذا المشروع إلى زراعة العديد من أنواع النباتات في الموقع، لذا أدت الجهود البحثية دورها في تحديد العدد المطلوب من الشتول للمشروع، والذي بلغ 15,000 شتلة من 56 نوعاً مختلفاً من النباتات الأصلية التي تم إنتاجها في المشتل.
- من أجل توسيع جهود استعادة البيئة وزراعة النباتات على مساحة 1000 هكتار في محمية شرعان الطبيعية في عام 2022م، احتاج الفريق إلى حوالي 80,000 شتلة من 22 نوعاً مختلفاً من الأشجار والشجيرات الأصلية، حيث ساهم مشتل النباتات الأصلية في العلا بتوفيرها بجودة عالية لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً، التوصيات

السياق	يقدم هذا التقرير نظرة شاملة عن أهمية تحقيق التوازن بين الطبيعة والإنسان، ويؤكد على ضرورة أن تدمج القطاعات الحكومية والخاصة مبادئ التجديد الشامل في اتخاذ قراراتها، وتتركز هذه المبادئ على تعزيز الاقتصاد الدائري والاستدامة، بدءاً من حماية الحياة البرية والتراث الطبيعي، وصولاً إلى دعم المجتمعات المحلية وتعزيز البنية التحتية الخضراء والمستدامة. كما تقدم البنود التالية نقطة انطلاق لتحفيز العمل، وتعزيز التعاون الإقليمي، ووضع الحكومات والشركات والمجتمع المدني على مسار واضح للوصول إلى التحول لتحقيق التوازن مع الطبيعة.
التوصية الأولى	يجب على الحكومات إنشاء ودعم المناطق المحمية، بحيث يتم حماية المواقع الطبيعية من العمران، وضمان تطبيق الممارسات الدولية الأفضل، مثل القائمة الخضراء للمناطق المحمية، وقوانين الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والتي تحدد المعايير والمكونات والمؤشرات للحفاظ الناجح على المناطق المحمية.
التوصية الثانية	يجب أن تكون الإرادة الحكومية واضحة من أعلى مستوياتها؛ للتأكيد على الجهات ذات العلاقة بحفظ واستعادة التنوع البيولوجي.
التوصية الثالثة	يجب على الحكومات وضع الأطر السياسية والتنظيمية المناسبة؛ وكذلك اقتراح حوافز مالية لجذب رؤوس الأموال من القطاع الخاص لدعم حفظ الطبيعة ومكافحة التغير المناخي.
التوصية الرابعة	يجب على الحكومات إنشاء ودعم المناطق المحمية، بحيث تتم حماية المواقع الطبيعية من العمران واستخدام أفضل الممارسات الدولية للحفاظ عليها بشكل ناجح.
التوصية الخامسة	يجب أن تركز الحكومات على التخلص من الدعم البيئي الضار الذي يؤدي إلى تدهور الطبيعة، ومن بينها الدعم الخاص بالغابات وصيد الأسماك والزراعة، حيث يمكن إعادة توجيه هذه الموارد نحو الاستثمار في الطبيعة بشكل إيجابي، مثل استعادة المراعي المتدهورة وتحسين الأراضي الزراعية.
التوصية السادسة	ينبغي تعزيز الشفافية؛ من خلال تحسين عمليات المراقبة والإبلاغ والتقييم على جميع المستويات، بدءاً من المستوى العالمي من خلال اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي وصولاً إلى تقارير الشركات الفردية.

التوصية السابعة	ينبغي على مطوري البنية التحتية أن يدمجوا ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بالطبيعة في خططهم؛ لتجنب التأثيرات السلبية على التنوع البيولوجي.
التوصية الثامنة	يجب تشجيع المشاركة المبكرة للمجتمعات المحلية في الاستثمار بالطبيعة؛ لضمان حصولهم على الفرص الاقتصادية، ونيلهم لحق الوصول للتراث الطبيعي، ولا ينبغي أن يتم إهمال ذلك لمقابل متعة السياح والزوار الأجانب، بالإضافة إلى توفير برامج تدريب مهني وقروض صغيرة تدعم إعادة إحياء وتأهيل المواقع الطبيعية المحلية.
التوصية التاسعة	ينبغي على الحكومات أن تُعطي أولوية للإجراءات التي تحقق فائدة مضاعفة في مواجهة التغير المناخي، وتحديداً في تخصيص نسبة كبيرة من التمويل لمواجهة التغير المناخي.
التوصية العاشرة	ينبغي على مسؤولي المدن أن يقوموا بدمج حماية الطبيعة ضمن خطط التخطيط الحضري الخاصة بهم، وأن يعطوا الأولوية لإنشاء المساحات الخضراء؛ لضمان عدم تأثير عمليات التطوير الحضري على التنوع البيولوجي.

ختاماً..

تُعد الهيئة الملكية لمحافظة العلا عضواً نشطاً في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية منذ فبراير 2022م، وقد تأسست الهيئة في عام 2017م؛ لتنفيذ تحول وتطور مستدام لمحافظة العلا، معززة بذلك كونها واحدةً من أهم الوجهات الأثرية والثقافية للزوار من جميع أنحاء العالم، كما تعمل على تنفيذ خطط التطوير للبنية التحتية الداعمة لمستقبل العلا مع الحفاظ على جمالها الطبيعي ومواقعها التاريخية.

كما أن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية هو اتحاد يتألف من منظمات حكومية ومنظمات مجتمع مدني، ويستفيد الاتحاد من خبرات وموارد أكثر من 1400 منظمة من الأعضاء، ويساهم أكثر من 15,000 خبير في خططه، كما ويُعد مساهماً أساسياً في الحفاظ على الطبيعة ومواردها، ويملك سلطة عالمية في تقييم حالة العالم الطبيعي والإجراءات اللازمة للحفاظ عليه.

إن الهيئة الملكية لمحافظة العلا والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية يسيرون وفق أطر وشراكة استراتيجية شاملة، تتماشى مع طموح ورؤية الهيئة لحماية وتطوير وتعزيز العلا كوجهة فريدة؛ عبر التركيز على التراث والطبيعة والوجهة السياحية المستدامة، وتتمحور الشراكة حول تطوير وتخطيط المناطق المحمية، واستعادة النظام البيئي، والتعليم وبناء القدرات، وتعزيز السياحة المستدامة في المناطق المحمية، وإثراء الأبحاث الاستراتيجية، ونشر الوعي على الصعيدين المحلي والعالمي.